

التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) العامل المعني بالتجارة

عقد فريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة بنجاح اجتماعه التاسع في التاسع من مارس 2017 بأقرة، تركيا تحت شعار "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي". تداول الفريق العامل المعني بالتجارة، أثناء الاجتماع، فكرة مقارنة السياسات ذات الصلة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكومسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقاً للنتائج الأساسية للدراسة التحليلية المعدة خصيصاً للاجتماع التاسع لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة والتي تحمل عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

مشورة السياسات الأولى: تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات القومية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية

يعتبر إطلاق عملية إستراتيجية تؤدي إلى وضع وثيقة إستراتيجية موجزة خطوة حاسمة في عملية تطوير تخليص المعاملات من مكان واحد. ترسم القرارات المتخذة في المراحل المبكرة من مبادرة تخليص المعاملات من مكان واحد عمليات تخطيط النظام وتصميمه وتطويره؛ حيث يعتبر نظام تخليص المعاملات من مكان واحد التزاماً طويل الأجل تجاه التحول عن مفهوم وجود عدد كبير من الجهات المعنية. ومن ثم، على هذه الجهات المعنية، ولا سيما الأوساط التجارية، المشاركة عن كثب في مرحلة التصميم. يؤكد منظور الأوساط التجارية أن نظام تخليص المعاملات من مكان واحد يلبي احتياجاتهم مثلما يلبي احتياجات الوكالات الحكومية. يجب دمج جهات استشارية، مثل لجان تيسير التجارة، في عملية تطوير إستراتيجية تجارية. علاوة على ذلك، لا بد من أخذ المنظور الإقليمي في الاعتبار لدى تصميم أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد.

يجب أن تعتمد إستراتيجية تخليص المعاملات من مكان واحد على التعرف على المتطلبات التجارية والتقنية وتحديد الأولويات ووضع الأهداف الواضحة ومؤشرات الأداء القابلة للقياس لتكون نبراساً لمشروع تخليص المعاملات من مكان واحد. وبمجرد تشغيل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد، يصبح من الضروري مواصلة قياس أدائه وتحديد معيار كفي وكمي للأداء لتوصيل الخدمة. لا بد من إجراء تحليل يتناول التكاليف والفوائد في أثناء إعداد الرؤى والوثائق الإستراتيجية.

مشورة السياسات الثانية: تحسين مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال

الأساس المنطقي:

يمثل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد تحولاً رئيساً عن النهج الذي تعمل به الوكالات الحكومية وعن كيفية تفاعلها مع الأوساط التجارية. يتطلب هذا التحول تعديل إطار العمل التنظيمي المعمول به فيما يتصل باستيراد السلع وتصديرها ومرورها وتعديل الممارسات التشغيلية والعمليات التجارية. لا يمكن أن يؤدي نظام تخليص المعاملات من مكان واحد نتائج بنجاح إلا بتعريف هذه التعديلات على نحو واضح والعمل على تنفيذها على وجه السرعة. ويستلزم ذلك دعمًا سياسياً قوياً لتنفيذ التعديلات عبر الوكالات والدوائر الحكومية.

إن تحليل السياسات والإجراءات الحالية (الحالة الراهنه) للوكالات يعد نقطة البدء لإجراء التعديلات؛ حيث يتيح فرصة التعرف على العقبات التشغيلية القائمة والمحتملة. لا بد من إعادة تنظيم العمليات التجارية (الحالة المستقبلية) بغرض الإسراع بالمعالجة والتفاعل وتبسيطهما وتنسيقهما. يجدر تنظيم الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية وفقاً للعمليات المعاد

تصميمها. وعلى هذا النحو، فإنه لمن دواعي الأهمية البالغة، لتنفيذ معاملات لا ورقية أو بلا أوراق، وضع إطار العمل القانوني للوثائق الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية في موضعه الصحيح على المستوى الوطني، وعلى المستوى فوق الوطني، متى أمكن تطبيقه.

مشورة السياسات الثالثة: منح الأولوية لمرونة، وقابلية التأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

تنفيذ التعديلات العملياتية التعزيزية لتخليص المعاملات من مكان واحد بغرض الوصول إلى تحسين قابلية الوصول وتحسين التكلفة وجودة الخدمات. لا بد من المداومة على إدماج البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والأهداف التجارية وتقديم الدعم الكامل للمتطلبات الوظيفية للجهات المعنية التي تمثل جزءاً من بيئة نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. كما أنه لا بد لكافة الجهات المعنية من الوعي منذ المراحل المبكرة لعملية التصميم بمدى إسهام البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف نظام تخليص المعاملات من مكان واحد وأثره في تكلفة هذه المعاملات.

يجب أن تمتاز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بالمرونة والقدرة على التأقلم لتتسع للتغيرات السريعة التي يشهدها تطور تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتنوعة ودمج التطورات التقنية الجديدة وتقديم خدمات جديدة بمرور الزمن. إضافة إلى ذلك، لا بد للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات من أن يكون لديها القدرة على دمج الأنظمة والتطبيقات المتنوعة لتكنولوجيا المعلومات ودعمها. ومن ثم، فإنه لا بد من أخذ قابلية التشغيل البيئي، بمعنى القدرة على تقديم عمليات تجارية تعاونية وشبكية ومتراصة في الاعتبار لدى تعريف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد؛ حيث إن توافرها واستمراريتها على المستوى التجاري يمثلان أحد أهم أوجه نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. ولضمان عنصر التوافق والاستمرارية التجارية، تحتاج تصميمات مشاريع تخليص المعاملات من مكان واحد إلى حمايتها من الكوارث البشرية والطبيعية بنظام يتسم بالقدرة على معالجة الأخطاء والاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات خارج الموقع.

مشورة السياسات الرابعة: تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

لسنوات طويلة ظلت أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد محض جهود وطنية. ولكن مع ازدياد عدد المشاريع الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد تتنامى إمكانية دعم مزيد من الفوائد التي تخدم الأوساط التجارية وأوساط النقل عن طريق تعزيز التبادل بين الدول والأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد. تهدف هذه النهج الإقليمية إلى تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة إلكترونياً وتلقائياً.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مبادرات أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الانتقال إلى الترابط والقدرة على العمل المشترك والبيانات والعمليات المتوافقة على مستوى أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد. وعلى هذا النحو، من الضروري أن يسير دعم المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعمل بالفعل بنظام تخليص المعاملات من مكان واحد جنباً إلى جنب مع تشجيع أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد على المستوى الوطني.

يمكن لهذه المشاريع أن تركز على تبادل وثائق مختارة ضمن العمليات التجارية المحددة بوضوح، مثل شهادات المنشأ داخل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعتبر عضواً بإحدى مناطق التجارة الحرة أو أحد الاتحادات الجمركية. من شأن هذه المشاريع أن تشجع على الالتزام بالمعايير المشتركة لتبادل البيانات والمعلومات.

أدوات تنفيذ المشورات الخاصة بالسياسات

- **الفريق العامل الزراعي بالكومسيك:** يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

- **تمويل مشاريع الكومسيك:** في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنوياً؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.